الأمم المتحدة

A/68/95

الجمعية العامة

Distr.: General
14 June 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢٧ (ب) من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير قبل انعقاد الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة على سبيل المساهمة في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك استجابةً لقرار الجمعية ٦٧/١٤٠. ويصدر هذا التقرير بالاقتران مع التقريرين السابقين (A/66/128 و A/67/211)، اللذين طرحا توصيات بشأن المسائل ذات الأولوية لكي تُدرج في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى.

وقد سعت الجمعية خلال العقد الماضي نحو اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة (انظر الوثائق A/64/180 و A/65/173 و A/66/128 و A/67/211).

* A/68/50.

140613 140613 13-36465 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويستعرض هذا التقرير الممارسات الجيدة والنُهج المُتّبعة لتحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، استنادا إلى خبرة منظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة المسائل الشاملة. ويخلص التقرير إلى التوصية باتخاذ خطوات صوب جعل مسائل الإعاقة في صلب الجهود الإنمائية كلها، من أجل المساهمة في صياغة وثيقة ختامية للاجتماع الرفيع المستوى المقبل تتسم بأنها عملية المنحى.

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/١٤٠، الذي طلبت فيه تقديم مساهمة في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ألقى تقريران سابقان قدِّما إلى الجمعية العامة (A/66/128 و A/67/211) الضوء على خيارات من شأنها تعزيز إدراج الإعاقة في خطة التنمية العالمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

٢ – وقررت الجمعية، في قرارها ٦٦/١٢٤، أن تعقد اجتماعا رفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بغية تقديم إرشادات للمجتمع الدولي بخصوص ضمان التسهيلات الخاصة بالمعوقين وإدماجهم في جميع جوانب جهود التنمية. ويُتوقع أن يتمخض الاجتماع عن وثيقة ختامية موجزة عملية المنحى.

٣ – ويتيح المشهد الإنمائي المتغيِّر فرصة كبيرة لجعل الإعاقة في صلب خطة التنمية. ويناقش هذا التقرير الفجوة المستمرة بين السياسات والممارسات التي تجري على أرض الواقع، ويستند إلى التجارب التي سبق خوضها في مجال تعميم مراعاة المسائل الأخرى الجامعة، بحيث يسترشد بهذه التجارب في الإزالة التدريجية للحواجز والعقبات التي تعترض طريق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

ثانيا – الإعاقة في المشهد الإنمائي المتغيِّر

٤ – أرسيت دعائم نهج جديد للتعامل مع الإعاقة باعتماد برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في عام ١٩٨٢، وهو نهج ينطوي على أهداف تتعلق بإتاحة المشاركة الكاملة وتكافؤ الفرص لذوي الإعاقة. فقد عزز برنامج العمل العالمي دور ذوي الإعاقة بوصفهم عوامل لتحقيق التنمية ومستفيدين من ثمارها. وبعد انقضاء عقدين من الزمن، بدأت مفاوضات بشأن وضع إطار معياري دولي يتعلق بالإعاقة كُلِّلت باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦. ومنحت الاتفاقية زخما قويا لمشاركة ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية مشاركة كاملة وفعالة، من خلال التأكيد على إتاحة فرص متساوية لذوي الإعاقة للمساهمة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة في جني ثماره، على قدم المساواة مع غيرهم. وقد أدت الاتفاقية إلى النهوض بالإطار المعياري الدولي إلى حد كبير، من خلال إتاحة الفرصة لإحداث تحسينات ملموسة في حياة ذوي الإعاقة.

٥ - وأكدت الجمعية العامة من جديد على الحاجة الملحة إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في ما يُبذل من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وذلك في إطار تأكيدها على الارتباط المباشر بين الإعاقة وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا (انظر A/64/180 و A/65/173). بيد أن الإعاقة لم تُدرَج لا في الأهداف ولا فيما يرتبط بها من غايات ومؤشرات. ونجم عن ذلك الافتقار إلى التزامات سياسية وآليات مساءلة محددة من شأنها ضمان إدماج ذوي الإعاقة في الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. وقد ترتب على ذلك تقييد فرص ذوي الإعاقة في الاستفادة من الموارد والمرافق والخدمات الأساسية التي تمكنهم من الإسهام في عمليات التنمية المتاحة لباقي المجتمع والانتفاع بها[(١)].

٦ - وعلاوة على ذلك، ثمة افتقار إلى بيانات وإحصاءات عن ذوي الإعاقة تتيح متابعة التقدم المحرز وتقييم أثر الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحول ندرة بيانات الإعاقة وإحصاءاتها دون إقامة حجة مستندة إلى الأدلة على أن إزالة الحواجز وتعزيز التسهيلات الخاصة بالمعوقين سوف يمهدان الطريق نحو التقدم الاجتماعي والتنمية بما يعود بالفائدة على كافة أفراد المجتمع.

٧ - وركزت المناقشات الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على التطور الذي طرأ على المشهد الإنمائي العالمي بعد اعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠. وقد أبرزت سلسلة الأزمات العالمية، بما فيها انعدام الأمن في المجال الاقتصادي والمالي وفي مجال الأغذية والطاقة، ضرورة إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة في خطة التنمية[(٢)]. وأتاح هذا قاعدة انطلاق مثالية يمكن من خلالها التصدي لعدم المساواة وتلبية تطلعات جميع الشعوب، بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة.

٨ - ويتزايد الاعتراف بالصلة بين الإعاقة والتنمية في الوثائق الختامية التي تمخضت عنها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. فقد جاءت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو +٢٠) المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق) لتسلط الضوء على الصلات القائمة بين التنمية المستدامة من جهة، وإشراك ذوي الإعاقة ومشاركتهم بفعالية من جهة أخرى. ومع ذلك، تقتضي الحاجة اتخاذ المزيد من الإجراءات حتى لا يصل ذوو الإعاقة إلى مرحلة يُشار إليهم فيها على أنهم ''فئة ضعيفة''، وإنما يُنظر إلى الإعاقة في حد ذاتها باعتبارها موضوعا جامعا يستوجب المراعاة في أي من الأهداف الناشئة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٢،

(١) ''الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.IV.10.

(٢) ناقش التقرير (A/65/173) تأثير هذه الأزمات المتعددة على ذوي الإعاقة، وأكد من جديد على إلحاح الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لدمج الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية الحالية وإلى مواصلة الجهود بعد عام ٢٠١٥.

وفي التقرير المعنون ”تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع“، دعت فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية للأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٥ إلى اتباع نهج متكامل للسياسات يستجيب لتطلعات جميع الناس صوب عالم خال من الخوف والعوز.

٩ - ويقدم النقاش الدائر حاليا بشأن اتباع نهج شامل إزاء التنمية فرصة هامة للتصدي لمخاوف ذوي الإعاقة الذين جرى استبعادهم من الإطار الحالي للتنمية الدولية الذي يقوم على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، تشجَّع جميع الأطراف المعنية على أن تتخذ من الإجراءات العاجلة ما يزيد وضوح منظور الإعاقة في المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا - التقدم المحرز في إدماج ذوي الإعاقة في جهود التنمية

ألف - الدول الأعضاء

١٠ - في إطار التحضير لهذا التقرير، التُمس من الدول الأعضاء أن تُقدّم ما يلي: (أ) تحليلا بشأن حالة ذوي الإعاقة؛ و (ب) معلومات بشأن الممارسات الجيدة و/أو المبادئ التوجيهية المرتبطة بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية؛ و (ج) توصيات باتخاذ إجراءات محددة على المستويين الدولي والوطني في الفترة القادمة التي تتراوح بين خمس وعشر سنوات في سبيل مواجهة القضايا والتحديات ذات الأولوية التي تعترض طريق تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية. ووردت التقارير من الدول الأعضاء[٣] والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة[٤] ومنظمات المجتمع المدني[٥]. وقدم عدد من الدول الأعضاء[٦] معلومات ديمغرافية تغطي مجموعة واسعة من أشكال الإعاقة، وهي معلومات تشير إلى أن ذوي الإعاقة يعانون من

(٣) استجابة للمذكرة الشفوية الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وردت تقارير من ١٩ دولة عضو هي: إسبانيا وأستراليا وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والبرازيل وبلجيكا وتركيا وجامايكا وجمهورية مولدوفا والسويد وشيلي وفنلندا وقبرص وقطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا وهندوراس واليونان.

(٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية.

(٥) إسبانيا، وأستراليا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وتركيا، وجمهورية مولدوفا، والسويد، وشيلي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهندوراس.

(٦) إسبانيا، وأستراليا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وتركيا، وجمهورية مولدوفا، والسويد، وشيلي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهندوراس.

أوضاع أسوأ من أوضاع عموم السكان من حيث الجوانب الاجتماعية ومؤشرات الرفاه. وقدمت أيضا معلومات تشير إلى أن النساء ذوات الإعاقة، بشكل عام، ما زلن يرزحن تحت عبء أثقل من التمييز وعدم المساواة.

١١ - ويسلط الفرع التالي الضوء على أمثلة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإدماج ذوي الإعاقة في صلب التنمية.

١٢ - وأفادت عدة دول بأنها أدخلت تحسينات على القوانين والسياسات والبرامج التي تعزز المشاركة الكاملة والفعالة لذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. فقد اعتمدت إيطاليا مؤخرا أول برنامج عمل إيطالي يرمي إلى الترويج لحقوق ذوي الإعاقة وإلى إدماجهم في المجتمع. وأفادت شيلي بأنها اعتمدت مؤخرا سياسة وطنية وخطة عمل لإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع. وفي السويد، وستتضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية، المستندة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أهدافا محددة يتعين تحقيقها في غضون خمس سنوات. واعتمد برلمان جمهورية مولدوفا استراتيجية لإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع. ودأبت قبرص كذلك على إعداد خطة عمل وطنية بشأن الإعاقة تتضمن جداول زمنية وموارد وأهداف محددة. وعكفت هندوراس على تحديث سياستها الوطنية المعنية بالإعاقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة. ووضعت جامايكا أيضا سياسة وطنية لذوي الإعاقة. واعتمدت الإمارات العربية المتحدة إطارا وطنيا لإعداد بيانات وإحصاءات الإعاقة المُصنفة حسب العمر ونوع الجنس. أما إسبانيا، فقد اعتمدت الاستراتيجية الإسبانية بشأن الإعاقة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، وهي الآن بصدد إعداد خطة العمل المرافقة لها.

١٣ - وأفادت عدة دول أيضا بأنها أنشأت آليات رصد لحماية حقوق ذوي الإعاقة. فقد أفادت قبرص مثلا أن مجلس وزراء الجمهورية عيَّن مركزا للاتصال، وآلية للتنسيق، وآلية مستقلة لتنفيذ الاتفاقية ورصدها. وعيَّنت نيوزيلندا آلية رصد مستقلة تضم لجنة حقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم، وائتلاف الاتفاقية، وهو عبارة عن مجموعة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ووفرت التمويل لهذه الآلية. وتجتمع اللجنة الوزارية المعنية بمسائل الإعاقة وآلية الرصد المستقلة سنويا لمناقشة الأولويات واستعراض ما أُحرز من تقدم.

١٤ - وأكدت بعض الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في ما تتخذه من مبادرات التعاون الإنمائي. وأفادت أستراليا أنها تسترشد بالاستراتيجية المعنونة التنمية للجميع: نحو برنامج معونة أسترالي يشمل مسائل الإعاقة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤[(٧)]. وأبلغت فنلندا عن ''دبلوماسية الإعاقة'' التي تنتهجها، والتي يُكلف من

(٧) الوكالة الأسترالية للمعونة الدولية، كانبيرا، ٢٠٠٨.

خلالها خبراء فنلنديون من ذوي الإعاقة بزيادة الوعي بشأن التمييز ضد ذوي الإعاقة على المستوى الدولي. وأفادت فنلندا كذلك بأنها تنظر من خلال ما تضطلع به من أنشطة التعاون الإنمائي، في إطار السعي إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع برامج التنمية، في مدى إتاحة المزايا لذوي الإعاقة وقدرتهم على الاستفادة منها، ومدى القبول الذي تلقاه لديهم ومدى تطويعها لملاءمة أوضاعهم؛ كما تنظر في تصميم وتنفيذ مشاريع محددة الأهداف ترمي إلى تحسين الخدمات والفرص المتاحة لذوي الإعاقة؛ وفي إدراج مسائل الإعاقة في جميع الحوارات السياسية والمفاوضات القطرية واتفاقات التعاون المتعدد الأطراف. وتسعى المملكة المتحدة إلى تعزيز الممارسات الجيدة من خلال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في البرامج الإنمائية الدولية. وأكدت بلجيكا على أهمية تعزيز قدرات منظمات ذوي الإعاقة في البلدان النامية.

١٥ - وأبلغ العديد من الدول الأعضاء معلومات عن السياسات والتدابير التشريعية التي تركز تحديدا على تحسين التسهيلات الخاصة بالمعوقين. وأفادت تركيا بأن قانون الإعاقة لعام ٢٠٠٥ حفز على إحراز تقدم في سبيل تيسير استخدام المباني العامة ووسائل النقل. وقد سنت اليونان ما يلزم من تدابير قانونية لضمان تيسير استخدام الأماكن والخدمات العامة من الناحية البدنية، فضلا عن تيسير الاستفادة من الخدمات الإدارية عبر الإنترنت. وأدرجت قطر في استراتيجيتها المتعلقة بقطاع الحماية الاجتماعية مشروعا لتهيئة بيئات عمل مواتية لذوي الإعاقة.

١٦ - وأفادت الدول الأعضاء أيضا بأنها اضطلعت بإصلاحات من شأنها تحسين درجة الشمول في الانتفاع بالخدمات الاجتماعية. وفي اليونان، يحق للأطفال من ذوي الإعاقة أن يتلقوا منحا لاستخدام وسائل النقل من أجل زيادة التحاقهم بالمدارس إلى أقصى حد ممكن. وفي إكوادور، وتحت قيادة مكتب نائب الرئيس، يستخدم ذوو الإعاقة وسائل النقل العام والأماكن الترفيهية بأسعار مخفضة ويتمتعون أيضا بإعفاء ضريبي على السلع، بما في ذلك الأدوية والأجهزة الاستبدالية. وتتولى جمهورية مولدوفا إصلاح نظام الحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة بهدف إدماجهم في المجتمع. وأبلغت البرازيل عن خطتها للعيش دون حدود، التي تقدَّم من خلالها الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطط العمل الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم والصحة والإدماج الاجتماعي والتسهيلات الخاصة بالمعوقين.

١٧ - وأنشأ الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢ هيكلا جديدا للإعاقة يتألف من عناصر قانونية وبرنامجية ومؤسسية. ويتضمن العنصر البرنامجي خطة العمل القارية للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩)، التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء

التنمية الاجتماعية، المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبالتزامن مع مؤتمر وزراء التنمية الاجتماعية، نظم مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية اجتماعا تشاوريا ضم العديد من الأطراف المعنية في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وشهد الاجتماع إطلاق المنتدى الأفريقي المعني بمسائل الإعاقة، الذي يسعى إلى التوعية وإلى تعزيز البحوث القائمة على الأدلة وإلى دعم بناء القدرات وإقامة شراكة بين الأطراف المعنية داخل القارة الأفريقية وخارجها ودعم هذه الشراكة بغية تعزيز حقوق ذوي الإعاقة وخطة التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في أفريقيا وخارجها.

باء – منظومة الأمم المتحدة

١٨ – واصلت منظومة الأمم المتحدة ابتكار وتنفيذ سياسات وبرامج لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في مختلف خططها وبرامج عملها.

١ – التقدم المحرز في أنشطة إدراج مسائل الإعاقة في برامج العمل

١٩ – اتخذت عدة وكالات للأمم المتحدة خطوات من أجل إدراج مسائل الإعاقة في برامج عملها. وعقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لأمانة الأمم المتحدة بصورة منتظمة مع جميع أصحاب المصلحة اجتماعات تشاورية ومناقشات، بالاقتران مع دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة، من بين هيئات أخرى. ومن المسائل ذات الأولوية التي تناولتها الإدارة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير التسهيلات الخاصة بالمعوقين، وإحصاءات الإعاقة، وحالة فئات معيّنة من ذوي الإعاقة (مثل النساء والأطفال وأبناء الشعوب الأصلية)، والتصدي لحالات الطوارئ والكوارث، والتعاون الإنمائي الدولي.

٢٠ – وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل مع المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية من أجل تعزيز تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، والاشتراك في تنظيم اجتماع لإقامة شراكة تضم أطرافا متعددة من أصحاب المصلحة، وهي المنتدى الأفريقي المعني بمسائل الإعاقة، ومعالجة المسائل ذات الأولوية، كالصحة العقلية والنساء ذوات الإعاقة.

٢١ – وأبلغت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن عدد من حلقات العمل الإقليمية بشأن إحصاءات الإعاقة وأساليب قياس الإعاقة التي عُقدت في المنطقة. وعكفت اللجنة أيضا على إعداد خطة عمل إقليمية تركِّز على تنمية قدرات البلدان على إصدار

بيانات أكثر مصداقية عن الأشخاص ذوي الإعاقة. ونشرت اللجنة كُتيبا عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في عمليات التنمية[٨]، وهو كتيب قدَّم لمحة عامة عن الإعاقة في المنطقة العربية كما أبرز القضايا والتحديات الرئيسية أمام تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية.

٢٢ - وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من الدراسات التي تتيح فرصا لإدراج مسائل الإعاقة في ما يسدى للدول الأعضاء من مشورة بشأن السياسات. وداخل اللجنة، تمت صياغة سياسة عامة بشأن تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، واتُّخذت تدابير لجعل بيئة العمل ملائمة لهم.

٢٣ - ونشرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤخرا خريطة أوّلية للإعاقة في المنطقة في تقرير ''المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية'' لعام ٢٠١٢[٩].

٢٤ - وقادت اليونيسيف، في عام ٢٠١٢، الشراكة العالمية المعنية بالأطفال ذوي الإعاقة التي تضم أطرافا متعددة من أصحاب المصلحة، والتي جمعت عضوية من أكثر من ٢٠٠ منظمة عبر أنحاء العالم من أجل النهوض بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة. وأوجدت اليونيسيف أكبر مصدر للبيانات القابلة للمقارنة دوليا بشأن الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية من خلال المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي أجرته، وهي بصدد الانتهاء حاليا من إعداد نماذجها الجديدة المتعلقة بفحص وتقييم الإعاقة.

٢٥ - وأفادت منظمة الصحة العالمية أن الاحتياجات غير الملباة فيما يخص الرعاية الصحية تؤثر بشكل مفرط على الفئات الضعيفة من السكان، حيث تشيع الإعاقة في صفوف النساء والمسنين والأسر المعيشية الفقيرة. وفي هذا السياق، فإن معدل انتشار الإعاقة في البلدان المنخفضة الدخل أكبر منه في البلدان المرتفعة الدخل. وفي عام ٢٠١٢، أطلقت فرقة العمل المعنية بمسائل الإعاقة التابعة لمنظمة الصحة العالمية أداة تنظيمية معنونة مجموعة أدوات بشأن الإعاقة. وقدمت مجموعة الأدوات تلك تعريفا بسيطا لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة وللتنمية الشاملة لكي تسترشد به مكاتب منظمة الصحة العالمية في البلدان والمناطق والأقاليم. وترمي مجموعة الأدوات إلى المساعدة على إزالة الحواجز الداخلية وإبراز المداخل إلى تعميم مراعاة مسألة الإعاقة في البرامج التقنية.

٢٦ - وأفادت عدة وكالات للأمم المتحدة عن جهودها الرامية إلى تعزيز المعرفة وبناء المهارات. ودشنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سلسلة تدريبية عالمية عن إدماج

(٨) ''إدارة التغيير: قضايا الإعاقة في العملية الإنمائية'' (E/ESCWA/SDD/2012/Brochure).

(٩) متاح على الموقع: www.cepal.org.

ذوي الإعاقة في أواخر عام ٢٠١١، من أجل التوعية بمسائل الإعاقة وجعل المفوضية والبرامج الشريكة لها أقل إقصاء. وفي عام ٢٠١٢، نشرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مواد تدريبية جديدة عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، تقدم إرشادات بشأن السُبل العملية الكفيلة بتعميم المراعاة من خلال التنفيذ.

٢٧ - ولدى منظمة الطيران المدني الدولي معايير دولية وممارسات موصى بها منذ أمد طويل، وقد أعدّت المنظمة مبادئ توجيهية ذات صلة بيُسر استخدام النقل الجوي من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى مؤخرا تحديث تلك المعايير والممارسات الموصى بها ونشرها على هيئة الكتيِّب المتعلق بيُسر استخدام النقل الجوي من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر عن منظمة الطيران المدني الدولي. وتقدم هذه المنظمة أيضا، في جملة أمور، الإرشاد بشأن توفير المعلومات والتدريب للمهنيين والموظفين الذين يتعاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك طبقا للالتزامات العامة للدول بموجب الاتفاقية.

٢٨ - وأفادت اليونسكو أن جماعة المعارف المتاحة على الإنترنت المعنونة ''بناء مجتمعات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة'' قد أُنشئت حول الموضوع الأوسع المتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تبادل المعارف وتعزيز الشراكات. وفي المناسبة الاستعراضية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهي المناسبة التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٣، دشنت اليونسكو استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، والتوجيهات الاستراتيجية بشأن بناء مجتمعات المعرفة الشاملة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢ - آراء بشأن إطار التنمية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية لكفالة إدراج مسائل الإعاقة

٢٩ - قدّمت عدة وكالات للأمم المتحدة توصيات باتخاذ إجراءات محدَّدة على الصعيدين الدولي والوطني خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة من أجل معالجة المسائل ذات الأولوية والتحديات التي تُواجَه في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية. ودعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية إلى تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالإعاقة، وإلى تحسين رصد وتقييم السياسات والتشريعات والخطط والبرامج، وأوصت بتكثيف الجهود المتضافرة بشأن الإعاقة والتسهيلات الخاصة بالمعوقين.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، أُوصي بما يلي كمسائل رئيسية: التوعية؛ وتعزيز الممارسات الجيدة؛ وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في نظم الحماية الاجتماعية؛ والتعاون الدولي الشامل لمسائل الإعاقة؛ والإنصاف والإدماج الاجتماعي لوضع سياسات تشمل الأشخاص

ذوي الإعاقة؛ وبناء القدرات وتعزيز نهج قائم على الحقوق في التعاطي مع الإعاقة في سياق إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

جيم – منظمات المجتمع المدني

٣١ – تواصل منظمات المجتمع المدني تحسين بناء القدرات، وتجربة وتكرار الممارسات الجيدة من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في برامج ومشاريع التنمية. وقد استخدمت تلك النتائج في تقديم التوصيات بشأن اتخاذ إجراءات محددة.

٣٢ – وعلى سبيل المثال، أعدت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الإرسالية المسيحية للمكفوفين والتحالف الدولي للمعوقين والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، ورقة موقف مشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أوصت فيها بأن تشتمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على منظورات الأشخاص ذوي الإعاقة مع مراعاة مسائل إدماج المعوقين والتسهيلات الخاصة بهم تمشيا مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المادة ٣٢ منها المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وأوصت الورقة أيضا باستخدام مؤشرات متعلقة بالإعاقة في رصد وتقييم برامج ومشاريع التنمية الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة.

٣٣ – وإذ لاحظ الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية الإشارة إلى الإعاقة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، الذي اتخذته خلال الاستعراض الشامل الذي تجريه للسياسات كل أربع سنوات، اقترح الاتحاد وضع مؤشرات مشتركة يمكن اقتراحها على مجالس الإدارة المعنية لوكالات الأمم المتحدة من أجل إدراج مسائل الإعاقة في الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة. وأوصى مركز ليونارد شيشاير لبحوث الإعاقة بإدراج مؤشرات الإعاقة صراحة في كل الأهداف والغايات التي تتمخض عنها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، للوفاء بشرط إلزامي يقضي بجمع البيانات المصنفة وفقا لحالة الإعاقة. وجمع المركز الممارسات الجيدة المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم الشامل للجميع، والقدرة على الكسب، وزيادة فرص إسماع أصوات الشباب.

رابعا – مسارات نحو وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة

٣٤ – تنطوي الجهود المتواصلة بشأن إدراج مسائل الإعاقة – والتي تسترشد بالإطار المعياري الدولي بخصوص الإعاقة – على إمكانية تحقيق تغيير إيجابي في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وبينما أُحرز تقدم هام، اتسمت اتجاهاته بالتفاوت داخل البلدان وفيما بينها. ويظل ضعف الأطر البنيوية للتنفيذ والإنفاذ والمساءلة والرصد والتقييم قضية أساسية في بلدان

كثيرة. وثمة مجال كبير للتحسين إذا أمكن تسخير الدعم السياسي من أجل تعزيز الآلية المؤسسية الوطنية المكرَّسة للإعاقة.

٣٥ - وستركِّز الأقسام التالية على كيفية طرح مسألة الإعاقة بنجاح كمسألة إنمائية شاملة، وسينصب التركيز تحديدا على ما يلي: (أ) أهمية تعزيز الشراكات الفعالة؛ و (ب) التفكير في النهوج المختلفة إزاء مراعاة التعميم، واستعراض الدروس المستفادة من الفئات الاجتماعية التي ينصبُّ تركيزها على مسألة أخرى، ألا وهي تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ و (ج) التدليل على أمثلة للنهوج الفعالة إزاء إدراج مسائل الإعاقة على الصعيد الإقليمي من أجل الطرح الناجح لقضية الإعاقة ضمن سياق التنمية.

ألف - تعزيز الشراكات الفعالة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين

٣٦ - أجريت أنشطة التعاون الإنمائي المتصلة بالإعاقة، بوجه عام، على مسار منفصل عن المسار الرئيسي لسياسات وبرامج التنمية. واتسم التمويل الموجّه إلى قضية الإعاقة في السابق إلى حد كبير بالنهج التقليدي في إيصال المعونة بين بلدان الشمال والجنوب. وثمة إمكانية هائلة في الأطر الجديدة والناشئة للتعاون الإنمائي التي ظهرت خلال العقد السابق (٢٠٠٠-٢٠١٠) لردم الهوة القائمة بين السياسات والممارسة.

٣٧ - وفي حين أن نمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لم يكن بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، فإن ذلك النمو قد يكون بالغ الفعالية في تبادل أفضل الممارسات والخبرات والموارد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتُعد مثل هذه الطرائق الجديدة في وضع أفضل لتعزيز التعاون الكفيل بتحويل الالتزام العالمي إلى نتائج قابلة للتنفيذ على الصعيد المحلي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الصياغة الفعالة لخطط إقليمية ووطنية، حيث يتعزز التنفيذ باستخدام الغايات والمؤشرات القابلة للقياس في رصد التقدم المحرز في سياقات محلية محددة. وينبغي للنمو الذي تحقق في الهيئات الإقليمية والتحالفات الإقليمية خلال السنوات الأخيرة أن يُسخَّر في استغلال أوجه القوة في تعزيز مبادرات التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

٣٨ - وإضافة إلى ذلك، اضطلع فاعلون وشركاء جدد - بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية الخاصة والمنظمات المجتمعية والحكومات المحلية - بدور بارز على نحو متزايد في عملية التنمية. ووفرت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثلا، إطاراً قانونيا لتعزيز أدوار ومسؤوليات طائفة من أصحاب المصلحة، في ظل وجود خيارات تكميلية لإنفاذ المساءلة.

٣٩ - واضطلع المجتمع المدني لأمد طويل بدور حاسم في ترويج وتنفيذ المشاريع والخدمات على صعيد القواعد الشعبية. ولا يقتصر الدور المتزايد الأهمية للقطاع الخاص في تحقيق فوائد لا تُحصى، بل إنه يعجِّل وتيرة التقدم المحرز أيضا. وعلى سبيل المثال، يستطيع القطاع الخاص أن يزيد من تسليط الضوء على القضية، ويساعد في نقل التكنولوجيا، ويعتمد ممارسات في مجال الأعمال تكافح التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يستطيع أن يعزز النهوج المبتكرة إزاء تعميم مراعاة مسائل الإعاقة بينما يسخِّر ميزته النسبية في قطاع الأعمال.

٤٠ - وفي هذا السياق أيضا، من شأن الحصول على الدعم من نطاق واسع من المنظمات أو المؤسسات الخيرية الخاصة أن يسد بشكل كبير فجوات الموارد التي تواجهها البلدان النامية بوجه خاص. وعلى سبيل المثال، قدَّر دليل الأعمال الخيرية والتحويلات المالية العالمية الصادر عن معهد هدسون في عام ٢٠١٢ مجموع المساعدات الخيرية المقدمة للبلدان النامية بزهاء ٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٤١ - وراحت الشراكات القائمة على التعاون اللامركزي تكتسب أرضية بسرعة، حيث أدى التعامل فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين على مستوى سلطات الحكم المحلي والمجتمع المدني دوراً متزايد المركزية في التنمية[١٠]. ويعبِّئ هذا النهج المنطلق من القاعدة قدرات ومعارف وخبرات الفاعلين المحليين ويعتمد عليها. وفي سياق الإعاقة، يمكن لهذه الأشكال من الشراكة أن تكون مفيدة بشكل خاص في استثمار الخبرات والمعارف المحلية، استنادا إلى المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٢ - وأصبح نقل التكنولوجيا، خصوصا المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، مجالا هاما آخر للشراكة من أجل التنمية. ويمكن إعداد استراتيجيات مشابهة - طبقا لما تشترطه الاتفاقية - من أجل تيسير الحصول على الأجهزة المساعِدة عبر فرص نقل التكنولوجيا.

باء - النهوج الاستراتيجية: الدروس المستفادة من تعميم مراعاة مسائل التنمية الشاملة

٤٣ - عقب اعتماد الاتفاقية، أصبحت الحاجة إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة أولوية للمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن خبرة الأمم المتحدة في النهوض بالمساواة بين الجنسين كانت خبرة قابلة للمحاكاة: فمن شأن الاستراتيجيات المختلفة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني المتبعة على مدى العقود الثلاثة الماضية أن توفر التوجيه لتعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

---

(١٠) انظر وثيقة إقامة شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية، المتاحة بالإنكليزية على الرابط: http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/report2.shtml.

٤٤ - وعلى غرار الجهود الراهنة في حقل الإعاقة، كانت الجهود الأصلية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني قد ركّزت على أنشطة منفصلة موجَّهة نحو غايات محددة لفائدة النساء، وهي أنشطة أغفلت بطبيعتها مسألتي التمكين والمشاركة في اتخاذ القرار، وهو الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى نجاح محدود. واكتسبت النهوج المختلفة التي تضمنت بذل جهود من أجل إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية - عن طريق التركيز على المشاريع المدرّة للدخل للنساء - شعبية في عقد السبعينات من القرن الماضي. وتطورت تلك النهوج مع تحوُّل تركيز المناصرين إلى بيان أن جهود التنمية تبددت حينما جرى إغفال الإسهام الفعلي والمحتمل للنساء[(١١)]. ومع اعتماد منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ خلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، تحققت خطوة حاسمة في الانتقال بالمساواة بين الجنسين من أغراض السياسة العامة إلى برنامج العمل. وبالتزامن مع هذا التحول، ظهر الاستخدام الواسع لتعميم المنظور الجنساني بوصفه النهج المفضّل للنهوض بحقوق المرأة في المجتمع والتنمية.

٤٥ - وسيعني تطبيق مفهوم تعميم المراعاة في سياق الإعاقة محاولة كفالة أن تكون شواغل وخبرات الأشخاص ذوي الإعاقة جزءا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع سياسات ومشاريع التنمية، بحيث لا يتواصل إقصاء هؤلاء الأشخاص بسبب التطورات الحاصلة في أيديولوجيا التنمية وتخطيطها وتنفيذها. وتمثّل عنصر حاسم في نهج تعميم المراعاة في طموحه إلى الالتفات إلى نهج المساواة بين الجنسين منذ المراحل الأولية للعمليات. وقد ساعد ذلك النهج في التأثير في الأهداف والاستراتيجيات وتخصيص الموارد، وساعد من ثم في تحقيق تغييرات حقيقية في السياسات والبرامج وغيرها من الأنشطة، وأحدث فرقا فعليا على صعيد المساواة بين الجنسين. وفي حالة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة، سوف يعتمد النجاح على إيجاد بيئة مواتية من شأنها السماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة الكاملة في عملية التنمية والإسهام فيها.

١ - تعزيز الاتساق والتنسيق بشأن مسائل الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة

٤٦ - أظهرت الدروس المستفادة من تعميم مراعاة المنظور الجنساني أيضا موطن القوة في اعتماد سياسة عامة على نطاق المنظومة بشأن تعميم المراعاة، حيث تقع المسؤولية على أعلى المستويات. ودعا مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ إلى وضع خطة عمل على نطاق المنظومة تشمل مؤشرات وجداول زمنية وتوزع المسؤوليات وتنشئ آليات للمساءلة وتخصص الموارد من أجل تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة

(١١) Janet Momsen, *Gender and Development* (New York, Routledge, 2004).

المنظور الجنساني. واستجابة للسياسة العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، فإن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المنشأة تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تسعى إلى زيادة الاتساق والتنسيق، وتشكل إطارا للمساءلة. ويمكن النظر في اعتماد استراتيجية من هذا القبيل على نطاق المنظومة لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في عمل منظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وفي قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٦٧ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، تطلب الجمعية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، بما في ذلك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يتصدى لاستمرار عدم توافر معلومات كافية موثوق بها عن الإعاقة، وأن يعزز الاتساق والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونص القرار على منح ولاية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة التي تقود إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري لدعم الأنشطة التي تعزز إدراج مسائل الإعاقة في الأعمال البرنامجية.

٤٨ - ويقوم البنك الدولي حاليا باستعراض وتحديث سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية، كجزء من قيمه الأساسية، من أجل حماية البيئة وضمان التنمية الشاملة والمستدامة. وكجزء من هذه العملية المستمرة، ينظر البنك في المسائل الناشئة، بما في ذلك الإعاقة، في جملة الشواغل الإنمائية الأخرى.

٢ - كفالة اتباع سياسة "لا تعتريها ثغرة"

٤٩ - يستلزم تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية على نحو يستند إلى النتائج عمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولدى تقييم نطاق تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية، قد يكون من المفيد النظر في العملية في ضوء "السياسة التي لا تعتريها ثغرة" التي تقر بأن على جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، أن تعمل معا من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إدماج المعوقين. ويلزم أن تكفل مختلف الجهات الفاعلة، كل في دائرة مسؤوليته، إتاحة الفرص والإمكانيات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين. وإذا لم يف أي عنصر من عناصر هذه الشبكة بهذا الالتزام، لن يتأتى للأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من العناصر الأخرى.

٥٠ - وقد بُيِّنت مسؤوليات الدول الأعضاء في الصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية، وتجسد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على وجه الخصوص، التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز الإطار المعياري الدولي من أجل إدماج الأشخاص ذوي

الإعاقة في جميع جوانب التنمية. ويمكن للمجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص، أن تقوم بأنشطة الدعوة من أجل إدراج منظور الإعاقة في جميع الجهود ذات الصلة. ويمكن للقطاع الخاص أن يشارك بقدر أكبر في تيسير الاستفادة من العمليات الاجتماعية والإنمائية من خلال الابتكارات التكنولوجية أو غيرها من الابتكارات.

٥١ - وبيَّنت تجربتا تعميم مراعاة منظور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنظور الجنساني أهمية وضع خطط تكمِّلها إجراءات ملموسة ويمكن قياسها في قطاعات وسياقات محددة. ويمكن بذل مزيد من الجهود لإدماج مسائل الإعاقة في السياسات والممارسات التنظيمية، سواء بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة أو الحكومات أو الوكالات الإنمائية، وذلك في شكل سياسات الموارد البشرية وبيانات المهام ومخصصات الميزانية، على أن يتم الإشراف عليها بما يكفي من آليات المساءلة. وتخدم الأهداف أو الغايات أو المؤشرات القابلة للقياس أغراض رصد التقدم المحرز وضمان المساءلة وإتاحة تخصيص الموارد بمزيد من الكفاءة لتحقيق النتائج المرجوة.

جيم - الخبرات المحصلة في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة: منظور إقليمي

٥٢ - راكمت الدول الأعضاء والمناطق الإقليمية على مر السنين خبرة في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية. وتتراوح هذه المبادرات بين تعزيز إطار السياسة العامة، واعتماد الاستراتيجيات وخطط العمل وتنفيذها، وزيادة تخصيص الموارد، ووضع ترتيبات مؤسسية جديدة لتهيئة الظروف التي تشجع العمل على تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

٥٣ - وقد بينت عقود آسيا والمحيط الهادئ الثلاثة للأشخاص ذوي الإعاقة[١٢] والاستراتيجية الأوروبية للإعاقة (٢٠١٠-٢٠٢٠) الكيفية التي تعالَج بها الإعاقة على المستوى الإقليمي، من خلال معالجة الشواغل المشتركة بين القطاعات (مثل التسهيلات الخاصة بالمعوقين) مع الاستفادة في نفس الوقت من أشكال مختلفة من الارتباط (مثل

(١٢) نفذ عقدا آسيا والمحيط الهادئ الأول والثاني للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترتين ١٩٩٣-٢٠٠٢ و ٢٠٠٣-٢٠١٢. وأُطلق في الآونة الأخيرة العقد الثالث وخطة العمل الموجهة له خلال المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إنشيون، جمهورية كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. انظر استراتيجية إنشيون من أجل ''إعمال الحقوق'' بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (ST/ESCAP/2648).

الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص)، وربط السياسات بخطط العمل والموارد وآليات التنفيذ والرصد والتقييم.

١ - عقود آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين

٥٤ - وفقا لمنشورين صدرا مؤخرا عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[١٣]، ولنتائج مسحين إقليميين استهدفا ٦٢ حكومة من حكومات الدول الأعضاء في اللجنة و ١٢٩ هيئة من هيئات المجتمع المدني، أحرز تقدم ملحوظ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأحرز تقدم في مشاركة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال زيادة فرص وصولهم إلى البيئات المادية وحصولهم على المعلومات في العقدين الماضيين لآسيا والمحيط الهادئ، اللذين يغطيان الفترتين من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢ ومن ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢.

٥٥ - وبناء على النجاح الذي تحقق في هذين العقدين، أعلن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي عقد في إنشيون بجمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بدء عقد آسيا والمحيط الهادئ الثالث للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٣-٢٠٢٢) من خلال اعتماد استراتيجية إنشيون والإعلان الوزاري.

٥٦ - وقدمت استراتيجية إنشيون لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وللعالم، أول مجموعة من الأهداف الإنمائية الشاملة لمسائل الإعاقة والمعتمدة على الصعيد الإقليمي. وتتقاسم هذه الاستراتيجية بعض أوجه التشابه مع الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تضم ١٠ أهداف محددة زمنيا ومترابطة و ٢٧ غاية و ٦٢ مؤشرا. وتحدد الاستراتيجية مسار العمل على مستوى آسيا والمحيط الهادئ في السنوات العشر القادمة، مما يجعل من الممكن تتبع وقياس مدى تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة البالغ عددهم ٦٥٠ مليون شخص، ومدى إعمال حقوقهم[١٤].

٥٧ - وهناك بعض الدروس الأساسية التي يمكن استخلاصها من تنفيذ العقدين السابقين.

٥٨ - أولا، هناك إرادة سياسية واضحة وإحساس بتولي زمام الأمور لدى الجهات المعنية يتجلى كل منهما في إجراءات ملموسة على أرض الواقع. ثانيا، وُضعت استراتيجيات وخطط للعقدين تمشيا مع الإطار المعياري الدولي المعني بالإعاقة، وهي تعكس الاهتمامات

---

(١٣) انظر المنشورين *Disability at a Glance 2012: Strengthening the Evidence Base in Asia and the Pacific* (ST/ESCAP/2642) و *Disability, Livelihood and Poverty in Asia and the Pacific* (ST/ESCAP/2643).

(١٤) الإعلان الوزاري المتعلق بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٣-٢٠٢٢)، المتاح على الموقع: www.unescap.org/sdd/publications/IncheonStrategy/Incheon-Strategy.pdf.

ذات الأولوية في السياقين المحلي والإقليمي. ثالثا، شملت المؤسسات والآليات التي تدعم تنفيذ العقدين أفرقة عاملة مواضيعية بشأن الإعاقة تعاونت بشكل وثيق مع أمانة الأمم المتحدة والخبراء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. رابعا، وُضعت آليات إقليمية للرصد والتقييم لتنفيذ هذين العقدين.

٥٩ - وفيما يخص العقد الجديد، وفي إطار استراتيجية إنشيون، يلزم أن تتحمل آليات التنسيق ونقاط الاتصال الوطنية بشأن الإحصاءات مسؤولياتها في مجال الرصد بتقديم البيانات ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني.

٦٠ - وشكل إجراء مشاورات واسعة النطاق واتباع نهج تشاركي عناصر رئيسية في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بالعقدين، مما أسهم في زيادة تولي الجهات المعنية لزمام الأمور وزيادة التنسيق فيما بينها. وإذ استخلصت استراتيجية إنشيون الدروس من تجارب العقدين السابقين، فإنها دعت إلى تعزيز الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين قطاعات متعددة في مجال تعزيز التسهيلات الخاصة بالمعوقين وفرص تشغيلهم ومباشرتهم لأعمال حرة.

٢ - الاستراتيجية الأوروبية للإعاقة (٢٠١٠-٢٠٢٠): النهوض بالتسهيلات البيئية الخاصة بالمعوقين لتعزيز التنمية الشاملة للجميع

٦١ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمدت المفوضية الأوروبية الاستراتيجية الأوروبية للإعاقة (٢٠١٠-٢٠٢٠) التي تهدف إلى كسر الحواجز التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة

من المشاركة على قدم المساواة في التنمية والمجتمع[١٥]. وقد نظرت الاستراتيجية للإعاقة باعتبارها قضية حقوق وبيَّنت كيف يمكن للاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية أن تقوم بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل استراتيجي لتعزيز التمتع الكامل بحقوقهم.

٦٢ - وتشمل الجوانب الرئيسية في ''مبادرة التسهيلات الخاصة بالمعوقين'' النظر في خيارات الاستفادة من توحيد المقاييس أو المشتريات العامة أو قواعد تقديم المعونة والمساعدة لجعل جميع السلع والخدمات في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، والقيام في نفس الوقت

(١٥) انظر الاستراتيجية المعنونة: *European Disability Strategy 2010-2020: A Renewed Commitment to a Barrier-Free Europe*; European Commission. وهي متاحة على الموقع: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2010:0636:FIN:EN:PDF.

بتعزيز سوق الاتحاد الأوروبي للأجهزة المساعِدة تمشيا مع مقترح ''القانون الأوروبي للتسهيلات الخاصة بالمعوقين''[١٦].

٦٣ - ويتيح هذا التطور الجديد في منطقة الاتحاد الأوروبي نهجا فريدا إزاء الكيفية التي يمكن بها للسياسات والتشريعات والترتيبات المؤسسية والمعايير الفنية وامتثالها ومتابعتها من الناحية العملية في مجال بناء القدرات أن تعزز التسهيلات الخاصة بالمعوقين والتنمية الشاملة للجميع.

٦٤ - فأولا، استرشد الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي المتعلق بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين بالمبدأ القائل بأن التسهيلات البيئية الخاصة بالمعوقين تشكل حقا أساسيا للجميع وشرطا مسبقا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من التنمية. وتستند جميع المبادرات إلى المادة ١٣ من معاهدة أمستردام[١٧] والقوانين والاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك توجيه المجلس الأوروبي بشأن ''المساواة في المعاملة في مجالي العمالة والتعليم''[١٨].

٦٥ - وتقر ''المبادئ التوجيهية لواضعي المعايير لتلبية احتياجات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة''[١٩] بالحاجة المتزايدة إلى معالجة قضايا الشيخوخة والإعاقة لدى وضع معايير وحلول محددة في مجال التكنولوجيا المساعِدة وتصميم المباني التي يسهل الوصول إليها. والمراد بالدليل أن يكون جزءا من الإطار العام الذي يمكن للهيئات المعنية بالمعايير أن تستعين به في ما تبذله من جهود لتلبية الحاجة إلى منتجات وخدمات أيسر منالا.

٦٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت المفوضية الأوروبية ولاية جديدة M/420[٢٠] تهدف إلى: (أ) استخدام المشتريات العامة لتعزيز التسهيلات الخاصة بالمعوقين في البيئات المبنية، وذلك باتباع شروط ''التصميم المناسب للجميع والتسهيلات الخاصة بالمعوقين'' الواردة في المواصفات الفنية في وثائق الاتصال الخاصة بالحصول على المناقصات

(١٦) انظر خارطة الطريق الإرشادية المتاحة على الموقع:

http://ec.europa.eu/governance/impact/planned_ia/docs/2012_just_025_european_accessibiliy_act_en.pdf.

(١٧) وُقِّعت معاهدة أمستردام في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ودخلت حيز النفاذ في ١ أيار/مايو ١٩٩٩؛ وهي متاحة على الموقع:

http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/amsterdam_treaty/a10000_en.htm.

(١٨) دخل التوجيه EC/78/2000 حيز النفاذ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ وهو متاح على الموقع: http://europa.eu/legislation_summaries/employment_and_social_policy/employment_rights_and_work_organisation/c10823_en.htm.

(١٩) ''المبادئ التوجيهية لواضعي المعايير لتلبية احتياجات المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة''.

(٢٠) انظر الموقع:

http://ec.europa.eu/enterprise/standards_policy/mandates/database/index.cfm?fuseaction=search.detail&amp,id=392.

العامة؛ و (ب) توفير آلية تتيح للقائمين على المشتريات العامة الحصول على مجموعة أدوات عبر الإنترنت، وهو ما يمكنهم بسهولة من استخدام الشروط المنسقة في عمليات الشراء.

٦٧ - وذكر تقرير[٢١] صادر عن اللجنة التقنية التابعة للجنة الأوروبية لتوحيد المقاييس (CEN/BTWG 207) أن من الممكن إنجاز بيئات مبنية مستدامة ويسهل الوصول إليها دون إجراء مزيد من التعديلات المكلفة إذا كان التصميم المناسب للجميع يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبي. ويرى التقرير كذلك أن اتباع نهج مشترك في الاتحاد الأوروبي إزاء المشتريات العامة يستند إلى أمثلة جيدة لوضع مراجع وإجراءات مشتركة يمكن لجميع البلدان أن تتبعها سيكون مفيدا في هذا السياق.

خامسا - خلاصة وتوصيات

خلاصة

٦٨ - على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز فيما يخص الإطار المعياري الدولي المعني بالإعاقة خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد اتُخذت إجراءات محدودة على أرض الواقع. وكان من العوامل المساهمة في ذلك عدم فهم الإعاقة على أنها قضية من قضايا التنمية، وعدم اتساق وتنسيق السياسات فيما يخص معالجة الإعاقة والتنمية، وغياب مؤسسات وموارد محددة للعمل.

٦٩ - وهناك عدة فرص سانحة الآن للمجتمع الدولي كي يسد هذه الثغرات الحرجة، ولا سيما في سياق اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، وكذلك في ما يتعلق بالحوار الجاري صوب تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٠ - واستنادا إلى تجربة تعميم مراعاة مسائل شاملة أخرى، يستعرض هذا التقرير الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني وقطاعات أخرى لجعل تعميم مراعاة منظور الإعاقة في صلب جميع الأنشطة الإنمائية. ويكمن نجاح دمج مسائل الإعاقة في زيادة الوعي بالإعاقة باعتبارها قضية من قضايا التنمية الشاملة، وزيادة تقدير القدرة الإنتاجية للأشخاص ذوي الإعاقة على الإسهام على نحو كامل وفعال في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالميا.

(٢١) انظر: ftp://ftp.cen.eu/CEN/Sectors/Accessibility/ReportAccessibilityBuiltEnvironment%20Final.pdf.

٧١ - وتحتل التسهيلات الخاصة بالمعوقين مكانة مركزية باعتبارها وسيلة وغاية في آن واحد فيما يخص تحقيق التنمية الشاملة، إلا أنه لم يتم بعد تبنيها وتجسيدها في صلب سياسات التنمية وبرامجها. وينبغي أن تعد التسهيلات الخاصة بالمعوقين استثمارا في الهياكل الأساسية التي تعود بالفائدة على الجميع وتساهم في التنمية الشاملة والمستدامة والمنصفة.

٧٢ - ويمكن للخطوات التالية أن تدمج الإعاقة في سياسات التنمية وبرامجها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

(أ) تعزيز فهم سبب كون الإعاقة عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الشاملة والمستدامة؛ ويمكن دعم ذلك من خلال تجميع البحوث القائمة والمعلومات المتاحة لإقامة الروابط بين قضايا الإعاقة وسائر قضايا التنمية المحددة التي تتعلق بالبيئة، والقضاء على الفقر، والتعليم، والعمل والعمالة، في جملة أمور أخرى؛

(ب) نشر تقرير عالمي دوري للأمم المتحدة عن الإعاقة والتنمية لقياس التقدم المحرز في مجال تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي التنمية؛

(ج) إدراج مؤشرات للإعاقة، مثل مؤشرات التسهيلات الخاصة بالمعوقين، في تصميم أدوات رصد وتقييم الأهداف والغايات الواردة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) القيام في إطار التعاون الإنمائي الدولي والإقليمي بتنظيم منتديات عالمية وإقليمية عن الإعاقة والتنمية، بالاقتران مع مؤتمرات التنمية الرئيسية القائمة والاجتماعات المتعلقة بالإعاقة؛

(هـ) اعتماد نهج إداري قائم على النتائج إزاء إدماج الإعاقة في برامج التنمية. وينبغي أن تتجلى قضايا الإعاقة باستمرار طوال دورة البرنامج؛ بما في ذلك تحليل السياسات والتخطيط والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم، وهو ما سيتيح للعاملين في مجال التنمية تحسين إدارة مشاريعهم لإدخال تحسينات مستدامة على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(و) تعزيز المسؤولية المؤسسية عن تعزيز الحكم الرشيد ومساءلة جميع الأطراف الفاعلة في مجال تعزيز الإعاقة. وينبغي أن يشمل ذلك وضع أهداف ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس مشفوعة بخطوط أساس يمكن استخدامها للرصد والتقييم.

توصيات

٧٣ - قد تود الجمعية العامة النظر في التوصيات المحددة التالية للتعجيل بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية:

٧٤ - ينبغي أن تكون التسهيلات الخاصة بالمعوقين اعتبارا رئيسيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تعد استثمارا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، والنهوض بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين والإزالة التدريجية للحواجز التي تعوق البيئة المادية والنقل والمعلومات والاتصالات، وذلك بإدماج مبدأ التصميم العالمي.

٧٥ - ينبغي للدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات أو خطط عمل لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينبغي أن يرصد تنفيذ هذه الاستراتيجيات وخطط العمل تلك باستخدام أهداف ومؤشرات.

٧٦ - يمكن تعيين مراكز تنسيق وطنية وآليات للتنسيق وتعزيزها بهدف تعزيز المساءلة والرصد والتقييم، بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما من خلال المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٧ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني، بالترويج للإعاقة باعتبارها مسألة شاملة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٧٨ - ينبغي النظر في وضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٧٩ - ينبغي للجان والمنظمات الإقليمية، إلى جانب مكاتبها دون الإقليمية والمحلية، أن تقوم في إطار ولاياتها، بتشجيع تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في برامجها وأنشطتها، مع التركيز على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم.

٨٠ - ينبغي تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، باعتبارها استراتيجية لعمليات المتابعة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالإعاقة والتنمية.

٨١ - ينبغي تشجيع أصحاب المصلحة الجدد من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرهم على استكشاف فرص التعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بغية تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع الجهود الإنمائية.